

محضر اجتماع

الهيئة العامة العادلة

بنك قطر الوطني - سورية ش.م.م.ع.

شركة مساهمة مغلقة عامة

522

التاريخ 15/15/2015

رقم الوارد:

نوع دocket للأوراق المالية

مديرية الشركات
٢٠١٥/٥/١٥
٢٠١٥/٥/١٥
اسم الدائرة

بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين في شركة بنك قطر الوطني - سورية ش.م.م.ع. الساعة العاشرة من يوم الثلاثاء 5/أيار/2015 في قاعة أممية في فندق الشيراتون بدمشق، والتي تم نشرها في صحيفتين يوميتين على مدى يومين وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، وذلك في الصحف التالية والمرفق نسخاً عنها:

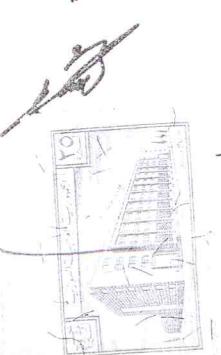
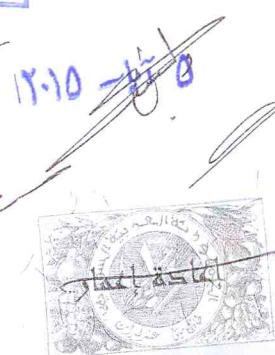
الصحيفة	رقم العدد	رقم الصفحة	تاريخ العدد
الوطن	2128	6 ، 7	20/04/2015
الثورة	15748	4 ، 5	20/04/2015
الوطن	2129	4 ، 5	21/04/2015
الثورة	15749	4 ، 5	21/04/2015

وبناءً على الكتاب رقم /1736 تاريخ 2014/4/19 الموجه إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك. والكتاب رقم 0309/OC/CEO/15 تاريخ 19/4/2014 الموجه إلى مصرف سوريا المركزي. والكتاب رقم 15/OG/CEO/ 0212 تاريخ 19/4/2014 الموجه إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لإبلاغهم الدعوة المذكورة وتسمية مندوبي عنهم حضور هذا الاجتماع.

عقدت الهيئة العامة للشركة اجتماعها الأول في الزمان والمكان المحددين في الدعوة وذلك بحضور عدد من المساهمين الذين يحملون أسهماً بالأصلية وعددها (1,105,866) سهم وتشكل ما نسبته 74% وأسهم بالوكالة وعددها (106,812,581) سهم وتشكل ما نسبته 71,22% من رأس المال الشركة، حيث يكون مجموع الأسهم الممثلة بالاجتماع (107,918,447) تشكل ما نسبته 71,96% (وفق جدول الحضور المرفق).

كما حضر هذا الاجتماع السيد علي صبيح مدير مديرية الشركات والسيد محمد ابراهيم

مندوبي عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب كتاب التكليف /682/1 تاريخ 12/6/2015 ، والسيد هنادي طالو - وال女士 رويا حامد مندوبي عن مصرف سوريا المركزي 2015/4/30



بموجب كتاب التكليف رقم/1411/161 تاريخ 29/4/2015 . والسيدة ميسان الطيب والآنسة شذى حمندوش مندوبي عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب كتاب التكليف رقم 375 ص- أ.م تاريخ 27/04/2015.

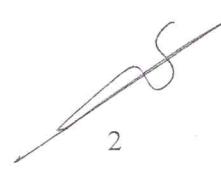
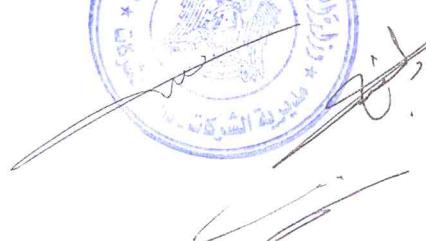
وحضر الاجتماع السيد آرمن بدريان والسيد أحمد النوري ممثلي عن شركة حصرية ومشاركه أرنست ويونغ - سورية مدقق حسابات الشركة.

وحيث أن شروط انعقاد الاجتماع قد توافرت من حيث إصدار الدعوة وحضور مساهمين بأكثر من النصاب الذي يوجبه قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 وتمثيل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بمندوب عنها، وتمثيل مصرف سوريا المركزي بمندوب عنه، وتمثيل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بمندوب عنها وحضور عدد من أعضاء مجلس الإدارة فإن هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية لانعقاده.

بعد أن تنازل كافة الحضور عن الشروط الشكلية للدعوة، بدأت الهيئة العامة أعمالها. عملاً بأحكام المادتين 181 و 182 من قانون الشركات ترأس الجلسة نائب رئيس مجلس إدارة البنك السيد هيفاء يونس الذي قام بتسمية الدكتور وليد الاحمر والاستاذة لها شرشة مراقبى تصويت للجلسة والمتحمي رامي الحسن مدوناً لوقائع الجلسة.

ومن ثم بدأ بتناول النقاط التي جاء عليها جدول الأعمال التالي:

- 1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2014 وخطة العمل للسنة المالية 2015
- 2- سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وعن حسابات ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة عن السنة المالية عن عام 2014 .
- 3- مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية 2014 والمصادقة عليها.
- 4- إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة .
- 5- عرض تعين أعضاء مجلس إدارة جدد ممثلين لمؤسسة التأمينات الاجتماعية ونقاية المهندسين.
- 6- انتخاب مدققي الحسابات وتقويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاته.
- 7- الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة.



8- المصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر

الوطني سوريه وبنك قطر الوطني.

أولاً- سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 214 وخطة العمل للسنة المالية 2015.

تلت نائب رئيس مجلس الإدارة السيدة هيفاء يونس تقرير المجلس الإدارة المقدم للهيئة العامة الذي تضمن عرضاً شاملاً لأعمال البنك في السنة المالية المنصرمة 2014، وخطة العمل للسنة المالية 2015.

لقد نجحت إدارة البنك خلال عام 2014 في تخفيض نسبة المخاطر ، كما نجح البنك بالاستمرار والعمل بشكل متميز في تقديم خدماته من خلال تعزيز العلاقات مع "العملاء" أفراد ومؤسسات" بهدف تزويدهم بالخدمات المصرفية الشاملة.

لذا عمد البنك إلى تركيز البناء وتنمية الدعائم الأساسية من خلال العمل على رفع مستوى الجودة وخدمة العملاء وتحسين عمليات إدارة المخاطر بمختلف أنواعها. وتفعيل نظام الرقابة الداخلية لأحكام عمليات ضبط المخاطر التشغيلية والسيطرة عليها ضمن الظروف الصعبة التي يعيشها القطاع المالي.

عمل البنك على تعزيز التطوير الإداري وتنمية الموارد البشرية من خلال عملية الهيكلة الداخلية، الوصف الوظيفي، وتوحيد المعايير. وإيماناً منه بدور الموارد البشرية قام البنك أيضاً بتأهيل وتدريب كافة الموظفين من خلال تزويدهم بالمهارات الالزمة التي من شأنها أن تساعدهم على القيام بالمهام الموكلة إليهم بكفاءة أعلى وتحفيزهم على تحسين الأداء.

كما عمل البنك خلال عام 2014 على تطبيق ممارسة الحكومة الرشيدة حسب قرارات المصرف المركزي، والتي تعتبر عاملاً أساسياً يعتمد عليه المستثمرون عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتمويلية كما تم العمل على تعزيز آلية الإفصاح وحماية العملاء.

وهذا ويرغم الظروف الحالية والآثار السلبية الناشئة والمؤثرة على أوضاع المصارف المحلية إلا أن بنك قطر الوطني - سوريا ينظر بكل الأمل والتفاؤل وبثقة كبيرة إلى المستقبل، مع إيمانه العميق بقدرة الاقتصاد الوطني على التعافي وتجاوز الأزمات والصعوبات ومواصلة مسيرة بناء الوطن ومؤسساته كافة. ليكمل البنك مسيرته في الانطلاق والتميز في العمل المالي من خلال فروعه المنتشرة والعمل على تمويل العديد من المشاريع التنموية التي تهدف إلى إعادة الاحمار ودعم الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية إلى الأمام ومن خلال حلول مصرفية مبتكرة ترقى بجودتها إلى أعلى معايير الجودة المطبقة ضمن القطاع المالي السوري.



- بلغت صافي أرباح بنك قطر الوطني - سورية بعد الضريبة والمخصصات لعام 2014 مبلغاً وقدره 8,321,378,013 / ثمان مiliارات وثلاثمائة وواحد وعشرون مليون وثلاثمائة وثمان وسبعين ألف وثلاث عشر ليرة سورية مقارنة بصافي أرباح مقدارها 8,659,699,755 / ثمانية مليارات وستمائة وتسعة وخمسون مليون وستمائة وتسعة وسبعين ألف وسبعمائة وخمس وخمسون ليرة سورية لعام 2013، علماً بأن الأرباح الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنيوي قد بلغت 8,186,557,500 / ثمان مليارات ومائة وستة وثمانون مليون وخمسين وسبعين وخمسون ألف وخمسمائة ليرة سورية لعام 2014 مقارنة مع 9,939,638,500 / تسعة مليارات وتسعمائة وتسع وثلاثون مليون وستمائة وثمان وثلاثون ألف وخمسمائة ليرة سورية لعام 2013 ، وهي أرباح غير محققة وغير قابلة للتوزيع على المساهمين حسب تعليمات مصرف سورية المركزي بهدف المحافظة على مؤشرات الأمان المصرفية.

- من جهة أخرى بلغت صافي الأرباح التشغيلية قبل الضريبة والمخصصات والربح الناتج عن تقييم مركز القطع البنيوي لعام 2014 33,643,801 / ثلاثة وثلاثون مليون وستمائة وثلاثة وأربعون ألف وثمانمائة وواحد ليرة سورية، وقد نجمت هذه الزيادة في مستوى الأرباح شكل رئيسي نتيجة لعدم قيام البنك بأخذ مخصصات خلال العام.

- وتظهر البيانات المالية للبنك نمو في معظم بنود الميزانية وخاصة في البنود الرئيسية منها، حيث بلغ رصيد الموجودات 47,900,643,968 / سبعة وأربعون مليار وتسعمائة مليون وستمائة وثلاث وأربعون ألف وتسعمائة وثمان وستون ليرة سورية بارتفاع نسبته 35% / خمس وثلاثون بالمائة عن رصيد عام 2013. فيما ارتفع رصيد ودائع العملاء ليصل إلى 8,817,341,041 / ثمان مليارات وثمانمائة وسبعة عشر مليون وثلاثمائة وواحد وأربعون ألف وواحد وأربعون ليرة سورية بزيادة نسبتها 37% / سبع وثلاثون بالمائة يعود جزء من هذا النمو إلى تراجع سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية الأخرى وأشار ذلك على تقييم الودائع بالعملات الأجنبية، وبلغ الرصيد الإجمالي لمحفظة التسهيلات الائتمانية 3,975,772,351 / ثلاثة مليارات وتسعمائة وخمسة وسبعون مليون وسبعمائة واثنان وسبعين ألف وثلاث عشر ليرة سورية بزيادة نسبتها 8% / ثمان بالمائة فيما وصلت حقوق الملكية إلى 35,434,770,205 / خمسة وثلاثون مليار وأربعين وثلاثون مليون وسبعمائة وسبعين ألف ومائتان خمسة ليرة سورية بنسبة نمو 31% واحد وثلاثون بالمائة

- وقد انعكست هذه النتائج إيجابياً على مؤشرات الملاعة المالية الرئيسة للبنك، إذ بلغت نسبة السيولة 263% / مائتان وثلاث وستون بالمائة وهي تزيد عن الحد الأدنى



4

المطلوب من مصرف سوريا المركزي البالغ /30% / ثلاثة بالمائة وبلغت نسبة تغطية الديون غير العاملة /84% / أربع وثمانون بالمائة كما بلغ مؤشر الكفاءة التشغيلية (نسبة المصارييف) إجمالي الدخل /9,6% / تسعة وست بالمائة وهو من أفضل المستويات المتحققة لدى المصادر العاملة في سوريا، فيما بلغت نسبة كفاية رأس المال بنهاية عام 2014 ما نسبته /271,21% / مائتان وواحد سبعون بالمائة وواحد وعشرون وهي الأعلى واللام بين جميع المصادر العاملة في سوريا وبما يفوق النسب المقدرة من قبل مصرف سوريا المركزي ولجنة بازل، الأمر الذي يعكس متانة المركز المالي للبنك وقوفه قاعدته الرأسمالية رغم الظروف التي يمر بها القطاع المصرفي.

لقد وضع مجلس الإدارة خطة مستقبلية طموحة لعام 2015 وتأتي استكمالاً لما بدأه مجلس الإدارة منذ العام 2014،

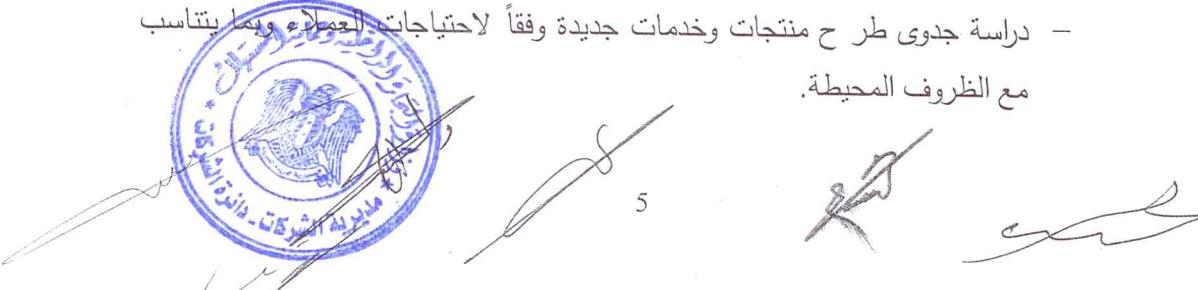
تم إعداد أهداف البنك لعام 2015 من خلال تحليل البيئة الخارجية والبيئة الداخلية وفرص النمو المتوقعة في القطاع المصرفي والمركز التنافسي حيث تضمنت الأهداف لعام 2015 المحاور الرئيسية التالية:

المحور المالي:

- المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية وتعزيز المتانة الائتمانية للبنك.
- معالجة الديون غير العاملة القائمة ورفع كفاءة التحصيل وتخفيف نسبة الديون غير العاملة.
- المحافظة على حصة البنك من الودائع والتسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي السوري.
- زيادة الإيرادات من غير الفوائد وتحسين نشاط البنك وحصته السوقية من التسهيلات غير المباشرة.
- تحسين مؤشر الكفاءة من خلال ترشيد الإنفاق في كافة مجالات العمل في البنك وزيادة الإيرادات.

محور العملاء والسوق:

- رفع درجة رضا العميل من خلال تحسين مستوى الخدمة وتعزيز أواصر العلاقات معهم ودراسة احتياجاتهم والعمل على تلبية.
- دراسة جدوى طرح منتجات وخدمات جديدة وفقاً لاحتياجات العملاء وما يتاسب مع الظروف المحيطة.



محور العمليات:

- تعزيز الدور الرقابي للإدارات المعنية للتخفيف من أثر المخاطر التشغيلية.
- دعم وتعزيز شبكة فروع البنك المحلية وأجهزة الصرف الآلي.

محور الموارد البشرية:

- رفع درجة رضا الموظفين وولائهم للبنك وتحسين إنتاجيتهم من خلال توفير بيئة عمل محفزة وجاذبة.

- تعزيز العمل بروح الفريق الواحد وتفعيل التواصل بين مختلف الإدارات ومراكز العمل في البنك والسرعة والمرؤنة في التجاوب لتنفيذ وإنجاز الأعمال المطلوبة.

ناقشت أعضاء الهيئة العامة تقرير مجلس الإدارة، حيث استفسر عدد من المساهمين عن بعض النقاط الواردة في التقرير وقام رئيس الجلسة والرئيس التنفيذي والمدير المالي بالإجابة على تلك الاستفسارات،

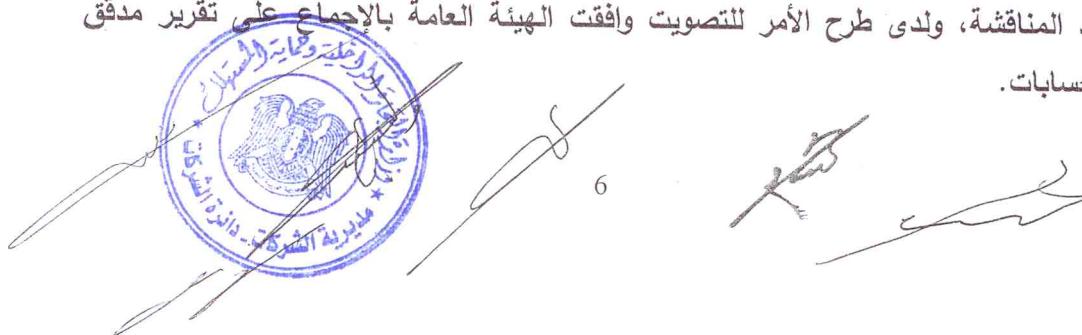
ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة.

ثانياً - سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وعن حسابات ميزانياتها وعن الحسابات المقدمة من مجلس الإدارة عن الدورة المالية عن عام 2014.

تقدمت شركة حصرية ومشاركته وآرنست أند يونغ - سوريا بتقريرها حول حسابات الشركة وميزانيتها وحسابات الأرباح والخسائر المقدم من مجلس الإدارة، حيث أوضح أنه تم تدقيق ميزانية البنك كما هو بتاريخ 31/12/2014، وتدقيق بيانات الأرباح والخسائر والتي أظهرت ربحاً صافياً وقدره /8,321,378,013 /ثمان مiliارات وثلاثمائة وواحد وعشرون مليون وثلاثمائة وثمان وسبعين ألف وثلاث عشر ليرة سوريا، وخلص تقرير مدقق الحسابات إلى أن الحسابات المقدمة من مجلس الإدارة تظهر بعدلة مركزها المالي وإلى توافق الميزانية الختامية وحسابات الأرباح والخسائر مع المعايير المحاسبية الدولية وصحتها واقتراح على الهيئة العامة قبول الميزانية الختامية وحسابات الأرباح والخسائر وتقرير مجلس الإدارة.

بين أحد المساهمين عدم إرفاق صورة عن شهادة المحاسب القانوني مع التقرير السنوي الموزع على المساهمين حيث تم تصوير الشهادة وتوزيعها على المساهمين.

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مدقق الحسابات.



ثالثاً - مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية 2014 والمصادقة عليها.

ناقشت أعضاء الهيئة العامة الميزانية الختامية بجانبها الموجودات والمطالبات، وحسابات الأرباح والخسائر، حيث أشارت الميزانية الختامية وحسابات النتائج المالية للبنك لسنة المالية 2014 قد أظهرت ربحاً صافياً وقدره 8,321,378,013 / ثمان مiliارات وثلاثمائة واحد وعشرون مليون وثلاثمائة وثمان وسبعين ألف وثلاث عشر ليرة سورية.

تم إقرار بدلات أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2014 وبالبالغة 17.378.900 / ل.س سبعة عشر مليون وثلاثمائة وثمانية وسبعين ألف وتسعمائة ليرة سورية، كما تم إقرار تشكيل الاحتياطي الخاص والاحتياطي القانوني وتدويرهما مع الاحتياطي العام لمخاطر التمويل إلى العام 2015.

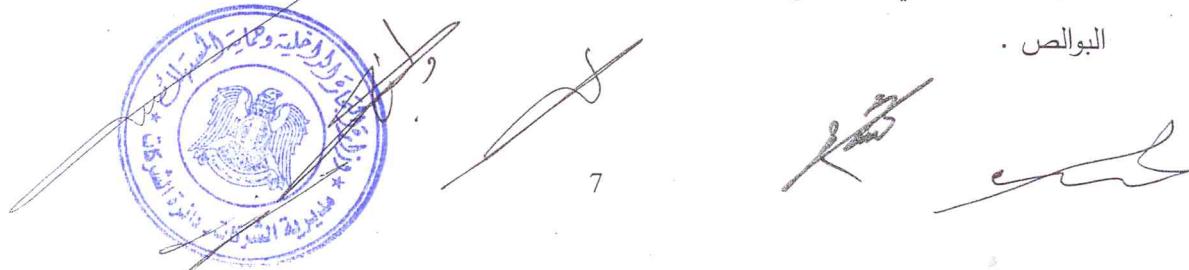
تم طرح عدد من الأسئلة حول موضوع الميزانية والحسابات الختامية وتم التوضيح والرد عليها من قبل رئيس الجلسة والرئيس التنفيذي الذين بينوا بأن التعويضات وبدلات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة حسب ما هي واردة في البيانات المالية للبنك أقل من غير مصارف فنلن نcorn بضغط النفقات بشكل كبير على كافة المستويات.

وبعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت، وافقت الهيئة العامة بالإجماع على الميزانية الختامية وحساب الأرباح والخسائر المقدم من قبل مجلس الإدارة.

سأل أحد المساهمين عن دور الشرك الاستراتيجي وعلاقته مع البنك، أفادت رئيس الجلسة بأن الأرقام المالية تبين بوضوح دور الشرك الاستراتيجي الهام في البنك . كما بين السيد وليد عبد النور بأن الاجتماعات كانت دائمة ومستمرة وبحضور الشرك الاستراتيجي سواء لمجلس الادارة أو للجان، وبين بأن من أهم مظاهر وجود الشرك الاستراتيجي هو الاتفاقية الموقعة مع بنك قطر الوطني سيتم تجديدها بشروط أفضل ومساعدات أكثر وبدون أتعاب أو مقابل وموافقة مصرف سوريا المركزي.

كما أوضح الرئيس التنفيذي عن موضوع المحفظة المالية وبين بأن المخاطر في البنك نوعين: مخاطر تشغيلية مدرستة ومخاطر ائتمانية. في المخاطر التشغيلية المدرستة نحن معرضين نتيجة الظروف الحالية لمخاطر كثيرة من سرقات وغيرها. من ناحيتنا لدينا بوالص تأمين عالمية تغطي كل أنواع المخاطر، وكوننا لم نتعرض لاي مخاطر فلم نستعمل أي من

البواص .



أما بالنسبة للمخاطر الائتمانية فلدينا عشرة عملاء متعرضين خلال الربع الاول من عام 2015 وعملنا بمجهود كبير على حل مشكلتين مع مدينين متعرضين لتخفيض الديون بمبالغ كبيرة سوف تتعكس في نهاية عام 2015 هذا الموضوع ومتابعته يأخذ الحد الأكبر من جهودنا وعملنا.

بالنسبة لسؤال أحد المساهمين عن الفرق بين القيمة السوقية والدفترية للبنك، أفاد الرئيس التنفيذي بالنسبة لموضع الاسهم وسوق الاسهم في سوريا فإن الاسواق المالية تتأثر بالوضع الاقتصادي ومن خلال المؤشر العام لسوق الاوراق المالية نلاحظ انخفاض كبير في المؤشر العام للسوق .

أجاب الرئيس التنفيذي عن سؤال أحد المساهمين عن تفاوت مبالغ تعويض نهاية الخدمة بأنها ناتجة عن عقود استشارية مع بعض الاستشاريين في البنك الغير مشمولين بالتأمينات الاجتماعية الذين تركوا العمل خلال 2014 لم يبق لدينا أي عقود استشارية حالياً فقط عقود توظيف تخضع لقانون العمل والتأمينات الاجتماعية.

طلب أحد المساهمين توضيح الفرق بين المستشار والمدير في اتفاقية التعاون الموقع مع بنك قطر الوطني الدوحة فأجاب الرئيس التنفيذي بأن المستشار هو بنك قطر الوطني الدوحة والمديرين هم الاشخاص الذين يعينهم بنك قطر الوطني الدوحة لمساعدة بنك قطر الوطني - سوريا في عمل البنك في سوريا.

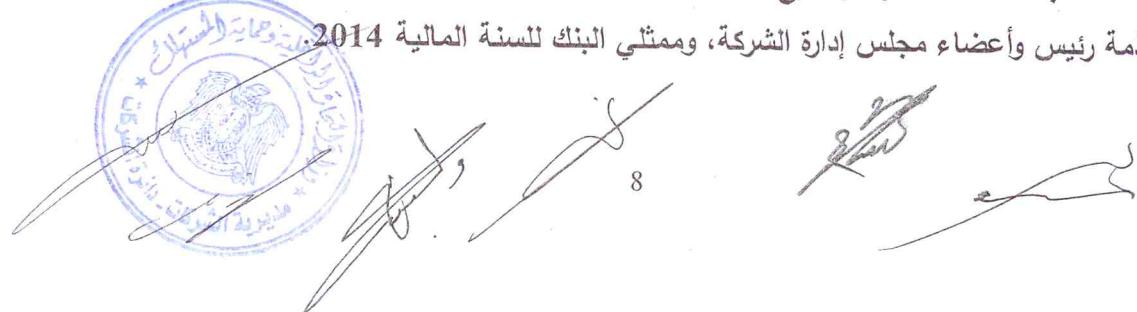
سأله أحد المساهمين عن الفرق في قيمة الاتعاب الإدارية في عام 2014 بالمقارنة مع باقي السنوات السابقة أوضح المدير المالي بأن الفرق ناتج عن انتهاء العمل بالاتفاقية التعاون وفرق سعر الصرف.

استفسر أحد المساهمين عن تفاصيل أتعاب الخبراء والاستشاريين وتمت الإشارة إلى أنها تتألف من أتعاب مدققي الحسابات والمستشارين الضريبيين وعقود استشارية أخرى.

رابعاً - إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة .

عرض السيد رئيس الجلسة موضوع إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة والرئيس التنفيذي والمدير العام وممثلي الشركة بضوء المناقشات التي جرت لكافة التقارير وحسابات النتائج المالية والميزانية الختامية للشركة.

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة، وممثلي البنك للسنة المالية 2014.



خامساً- عرض تعيين أعضاء مجلس إدارة جدد ممثلين لمؤسسة التأمينات الاجتماعية ونقابة المهندسين.

عرض السيد رئيس الجلسة تعيين أعضاء مجلس إدارة جدد ممثلين لمؤسسة التأمينات الاجتماعية ونقابة المهندسين:

- السيدة سحر نصوير عضو مجلس إدارة ممثل عن مؤسسة التأمينات الاجتماعية بدلاً من السيد خلف العبدالله في عضوية مجلس الإدارة وتكون مدة ولايتها بإكمال ما تبقى من عضوية العضو المستقيل.

- السيد غيث قطيني عضو مجلس إدارة ممثل عن خزينة تقاعد المهندسين بدلاً من السيد ياسين الزيداني في عضوية مجلس الإدارة وتكون مدة ولايته بإكمال ما تبقى من عضوية العضو المستقيل.

وأوضح مندوب مصرف سوريا المركزي ضرورة التقوية للمساهمين عن استكمال اجراءات إبداء رأي مصرف سوريا المركزي على المرشحين للحصول على الموافقة على التعيين.

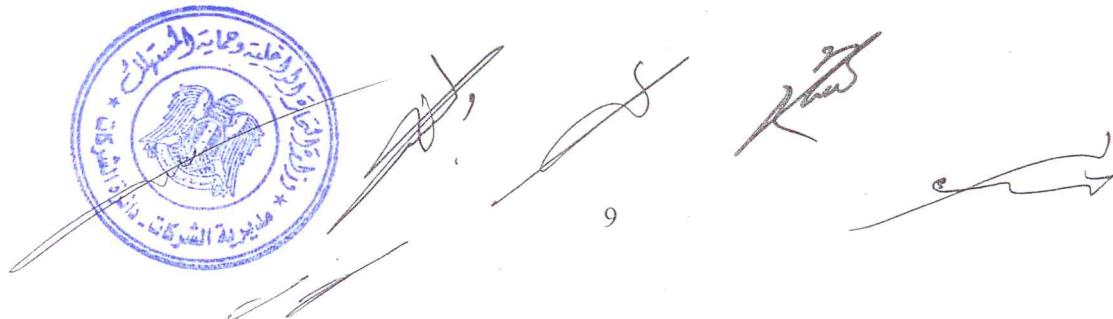
سادساً- انتخاب مدقق الحسابات وتقويض مجلس الإدارة وتحديد تعويضاته:

عملاً بأحكام المادتين /168/ و/185/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011، طرح رئيس الهيئة العامة موضوع انتخاب شركة حصرية ومشاركه -أرنست آند يونغ سوريا مدقق حسابات لشركة لسنة المالية 2015.

وبعد المناقشة، وبالتصويت وافقت الهيئة العامة على انتخاب شركة حصرية ومشاركه -أرنست آند يونغ سوريا مدققاً لحسابات البنك لسنة المالية 2015 وفوضت مجلس الإدارة بالتعاقد معه وتحديد تعويضاته.

سابعاً- الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة.

بعد المناقشة ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على الترخيص لكل من السيد يوسف النعمة وخزانة تقاعد المهندسين من أعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة لعمل الشركة بعد الحصول على موافقة مصرف سوريا المركزي.



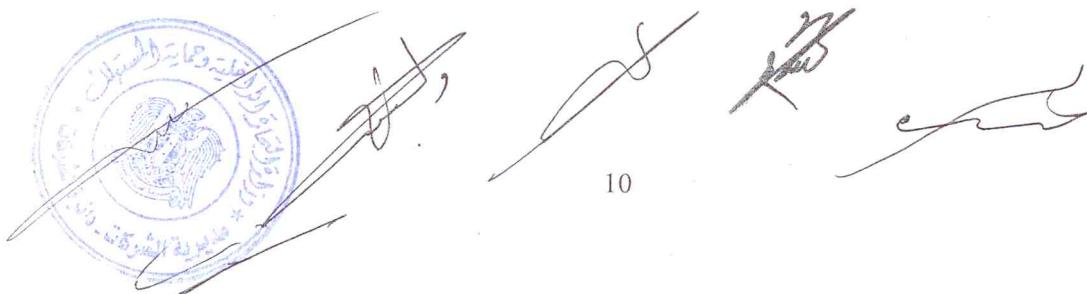
ثامناً- المصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر

الوطني سورية وبنك قطر الوطني.

عرض السيد رئيس الهيئة العامة إلى كتاب مصرف سوريا المركزي رقم 161/1411 تاريخ 29/4/2015 الذي تضمن أن يكون عرض عقد الإدارة على الهيئة العامة بشكل تفصيلي حيث يكون التصويت على نفقات العقد والخدمات موضوع العقد بشكل مستقل، أوضح السيد رئيس الهيئة العامة أن بنك قطر الوطني عقد اتفاقية الخدمات فيما بينه وبين بنك قطر الوطني سورية لعام 2014.

عرض السيد رئيس الهيئة العامة للخدمات موضوع العقد، سواء تلك التي قدمها بنك قطر الوطني ش.م.ق أو تلك التي سوف يقدمها لبنك قطر الوطني - سورية ومدى الاستفادة منها وهي على الشكل الآتي:

- أ- مراجعة ومتابعة الاستراتيجيات وتطبيقاتها.
- ب- تقديم التقارير المالية والإدارية داخلياً وخارجياً وذلك من خلال البيانات والمعلومات التي يقوم البنك حصرياً بتزويدها للمستشار.
- ت- خطط العمل والموازنات حسب التوجيه العام للمستشار سنوياً على الأقل.
- ث- تقديم المشورة عند رسم السياسيات والأنظمة الداخلية والقرارات.
- ج- تقديم المشورة في الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية ومدى توافق القرارات المتعلقة بالإثتمان وبرامج المخاطر مع الصلاحيات المحددة من قبل مجلس الإدارة البنك حسب التوجيه العام للمستشار وبما لا يتعارض مع الأنظمة والقوانين وتعليمات النافذة في سورية.
- ح- الاستشارات المتعلقة بالرقابة والامتثال والتدقير وتقديم المشورة في الخدمات المتعلقة بتقنية المعلومات والعمليات والتسويق والمنتجات المصرفية وخدمات الموارد البشرية والتطوير والتدريب.
- خ- يحق للبنك طلب استشارات أخرى إضافة للاستشارات المذكورة أعلاه في سبيل قيام البنك للممارسة الإدارية الجيدة ذلك بناء على طلب مجلس الإدارة أو الجهة الإشرافية في سورية.
- د- المساعدة في تقديم أية استشارات أو خدمات أخرى يطلبها الفريق الأول من الفريق الثاني، على ألا تخالف القوانين السورية وتعليمات مصرف سوريا المركزي.



أوضح السيد الرئيس التنفيذي أن اتفاقية الخدمات الإدارية والفنية بدون أتعاب للشريك الاستراتيجي

طلب مندوب مصرف سورية المركزي من رئيس الهيئة العامة توضيح بأن النفقات المذكورة في الاتفاقية هي ليست فقط أتعاب الشريك الاستراتيجي بل يوجد نفقات أخرى يسددها بنك قطر الوطني - سوريا .

وبعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت، وافقت الهيئة العامة بالإجماع على الخدمات موضوع العقد.

ثم عرض السيد رئيس الجلسة إلى موضوع تجديد اتفاقية التعاون بمجملها، وبعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت، وافقت الهيئة العامة العادية بالإجماع على المصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني سورية ش.م.م.ع وبنك قطر الوطني ش.م.ق.

وبانتهاء جدول الأعمال اختتمت الهيئة العامة العادية أعمالها في تمام الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الثلاثاء الموافق لـ 5/5/2015.

مندوب مصرف سورية المركزي

مندوب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

محمد إبراهيم

مندوب هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

مراقب التصويت

مراقب التصويت

مدون الجلسة



رئيس الهيئة العامة العادية

٢٠١٥ - آب - ٥